الأمم المتحدة

DP/OPS/2025/2

Distr.: General
20 November 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام 2025

من 27 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الثاني/يناير 2025، نيويورك

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبية للتوصيات المنبثقة من الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة من الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز

تلخّصُ هذه الوثيقة التقدمَ المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة. ومن التوصيات الـ 43، أُنجِزت 36 توصية ضمن النطاق المقرر، ولم تنفَّذ توصيتان، ويتولى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية تنفيذ توصية واحدة. ومن بين التوصيات المتبقية، ستُنجز ثلاث توصيات ضمن النطاق المقرر بحلول نهاية عام 2024 وسيستمر تنفيذ توصية واحدة حتى عام 2028. وسيُعد إنجاز خطة الاستجابة الشاملة مكتملا ضمن النطاق المقرر بحلول نهاية عام 2024، باستثناء توصية واحدة يمتد تنفيذها حتى عام 2028 وتتعلق ببرنامج متعدد السنوات بشأن تحديث العمليات ورقمنتها.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي: (أ) أن يحيط علما بالوثيقة والتعليق على التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛ (ب) أن يأمر بالإفراج عن الشريحة الثالثة بمبلغ 11,8 مليون دولار وفقاً للقرار 22/2023، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم معلومات عن كيفية استخدام الشريحة السابقة بحلول 31 آذار/مارس 2025؛ (ج) أن يذكّر بالقرار 28/2024 لإصدار تكليف بإجراء استعراض مرحلي ثانٍ لحالة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة.

161224 061224 24-21809 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ومعلومات أساسية 3

ثانيا – التقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة 4

ألف – الولاية والاستراتيجية 5

باء – الحوكمة والإدارة 6

جيم – إدارة المخاطر والبيئة الرقابية 7

دال – الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية 9

هاء – الإدارة المالية وإدارة الأداء 12

واو – الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار 14

ثالثا – مخصصات تمويل خطة الاستجابة الشاملة 15

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

1 - تلخص هذه الوثيقة التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ خطته للاستجابة الشاملة الموضوعة تلبيةً للتوصيات المنبثقة من الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرفٌ ثالث بشأن المكتب.

2 - وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي 13/2022، أصدر المكتبُ ولاية تقضي بإجراء استعراضين يقوم بهما طرف ثالث يتناولان ما يلي: (أ) آليات الرقابة القائمة فيما يتعلق بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (S3i)؛ (ب) نظم الرقابة الداخلية للمكتب وإدارة المخاطر وهياكل الإدارة العامة فيه. وتضمن الاستعراضُ الأخير 43 توصية قُدمت إلى المكتب وخمس توصيات قُدمت إلى المجلس التنفيذي. واستجابة لهذين الاستعراضين، وتمشيا مع القرار 24/2022، وضع المكتبُ خطة استجابة شاملة تحدّد 82 إجراءً سينفّذها لتلبية تلك التوصيات.

3 - وقد صيغت هذه الخطة لتتمشّى مع ستة مجالات مبيّنة بالتفصيل في الاستعراض، وهي: الولاية والاستراتيجية؛ والحوكمة والإدارة؛ وإدارة المخاطر والبيئة الرقابية؛ والأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية؛ والإدارة المالية وإدارة الأداء؛ والاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وإضافة إلى المعلومات المستكملة التي قدّمها المديرُ التنفيذي للمكتب في كل دورة من دورات المجلس، يُبلغ عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة من خلال منصة رصد إلكترونية متاحة للجمهور[1] ومن خلال إحاطات شهرية بالمستجدات تقدَّم إلى المجلس، بما يتمشى مع القرارين 24/2022 و 4/2024.

4 - ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، أجرى طرف ثالث استعراضا مرحليا لكل التوصيات الواردة في خطة الاستجابة الشاملة[2]. وقيَّم الاستعراضُ تنفيذَ التوصيات والمرحلة التي بلغها تنفيذها، وقدم موجزا للمجالات التي تتطلب مزيدا من اهتمام إدارة المكتب. وأحاط المجلس التنفيذي علما، في دورته العادية الأولى لعام 2024، بنتائج الاستعراض المرحلي الذي أجراه طرف ثالث وأقر بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة[3].

5 - ووفقًا لما طلبه المجلس التنفيذي في قراريه 4/2024 و 28/2024، سيصدر فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات تكليفا بإجراء استعراض مرحلي ثانٍ لحالة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة. وتمشياً مع قراري المجلس واختصاصات الاستعراض[4] المقدمة إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2024، سيُطلَع المجلس التنفيذي على التقرير غير المنقح للاستعراض الخارجي الذي أجراه طرف ثالث قبل دورته السنوية لعام 2025.

(1) انظر أداة الرصد الإلكترونية لخطة الاستجابة الشاملة.

(2) انظر متابعة شركة KPMG للاستعراضين المستقلين لعام 2022 والمرفق.

(3) قرار المجلس التنفيذي 4/2024.

(4) DP/OPS/2024/10.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة

6 - من التوصيات الـ 43، أُنجِزت 36 توصية ضمن النطاق المقرر، ولم تنفَّذ توصيتان، ويتولى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية تنفيذ توصية واحدة (انظر الفرع واو أدناه). وسيكتمل تنفيذ ثلاث توصيات من التوصيات المتبقية ضمن النطاق المقرر بحلول نهاية عام 2024 وسيستمر تنفيذ توصية واحدة حتى عام 2028. وبذلك، سيُعد إنجاز خطة الاستجابة الشاملة مكتملا ضمن النطاق المقرر بحلول نهاية عام 2024، باستثناء توصية واحدة يمتد تنفيذها حتى عام 2028 وتتعلق ببرنامج متعدد السنوات بشأن تحديث العمليات ورقمنتها. وتمشيا مع القرار 28/2024، ستواصل إدارة مكتب خدمات المشاريع إطلاع المجلس التنفيذي على مستجدات تنفيذ برنامج المكتب لتحديث العمليات ورقمنتها، على أساس ربع سنوي، من خلال إحاطات غير رسمية وفي الدورات العادية الأولى من خلال تقرير مكتوب، إلى أن يتقرر اكتمال تنفيذ البرنامج بعد تقديم تقييم خارجي نهائي إلى المجلس التنفيذي.

7 - ويسرد الجدول 1 التوصيات التي أنجزت منذ تقديم آخر وثيقة رسمية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة في آذار/مارس 2024[5] قبل الدورة السنوية لعام 2024. ويقدم الجدول 2 موجزا للتوصيات المتبقية وحالة تنفيذها.

الجدول 1

التوصيات المنجزة منذ تقديم آخر وثيقة رسمية بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة

مسار العمل	*التوصيات المنجزة*	*الحالة*
إدارةُ المخاطر والبيئة الرقابية	جعل إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من كل عمليات اتخاذ القرارات الهامة وإدراج الإبلاغ عن مخاطر الحافظة في التقارير الفصلية الموحدة.	أنجزت في حزيران/يونيه 2024
	إجراء تقييم معمّق للحافظة والمخاطر الخفية المحتملة.	
الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية	إجراء إصلاح شامل لعملية الإبلاغ عن المخالفات ووضع بروتوكولات وقواعد واضحة تكفل السرية.	أنجزت في حزيران/يونيه 2024

(5) DP/OPS/2024/7.

الجدول 2

التوصيات المتبقية وحالة تنفيذها

مسار العمل	*التوصيات المتبقية*	*الحالة*
الحوكمة والإدارة	أن يحدد المكتب نوع النظام التشـــغيلي المطلوب لدعم إدارة المشـــاريع والبرامج، واحتياجات إنجاز المشـــاريع، والمهام المؤسسية الرئيسية للمنظمة في جميع المناطق. وينبغي إشراك المناطق في هذه العملية منذ بدايتها.	على المسار الصحيح لإنجازها بحلول عام 2028 (عُدّل الجدول الزمني من عام 2027 إلى عام 2028)
الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية	تنقيح الثقافة الإدارية والمؤسسية لكفالة مشاركة أوسع نطاقا وتقليص الاعتماد على النهج المنطلق من القمة إلى القاعدة والنهج الهرمي.	على المسار الصحيح لإنجازها بحلول نهاية عام 2024
الإدارة المالية وإدارة الأداء	الاستثمار في الموارد والقدرات لتعزيز الإبلاغ عن النتائج.	على المسار الصحيح لإنجازها بحلول نهاية عام 2024
	مواصلة تطوير عملية بذل العناية الواجبة وتخصيص موارد كافية لها استنادا إلى حجم العمل في مجال بذل العناية الواجبة (تشمل هذه التوصية تنقيح النظام المالي والقواعد المالية).	

ألف - الولاية والاستراتيجية

8 - تضمن الاستعراض الذي أنجزه طرفٌ ثالث ثلاثَ توصيات تتعلق بالولاية والاستراتيجية:

(أ) تنقيح الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وإشراك المنظمة بكامل نطاقها وهيئات الحوكمة ذات الصلة في هذه العملية. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ب) إعادةُ التركيز على الولاية الأصلية للمكتب بوصفه مؤسسة تابعة للأمم المتحدة تعمل بناء على طلبات تقدم إليها، وتقدم خدمات إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والشـــركاء الآخرين، والتحديدُ الدقيق لنطاق وشكل التعاون مع القطاع الخاص. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ج) إعادة تركيز الأولويات الاستراتيجية ووضع مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك جودة تقديم الخدمات، والتسعير، ومستوى الاحتياطي التشغيلي، من أجل تنفيذ خريطة طريق استراتيجية يوافق عليها المجلس التنفيذي. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

9 - على نحو ما أُبلغ[6] به المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى لعام 2024، أُنجزت كل التوصيات في إطار الولاية والاستراتيجية في عام 2023 بما يتماشى مع نطاقها المقرر.

(6) DP/OPS/2024/2.

باء - الحوكمة والإدارة

10 - قدّم الاستعراضُ الذي أنجزه طرفٌ ثالثٌ توصيتين بشأن الحوكمة والإدارة:

(أ) ينبغي أن يعقد المديرون الإقليميون اجتماعات منتظمة لإجراء مناقشات ولتكوين فهم مشترك وتحديد سبل العمل على نحو يفضي إلى تحقيق أهداف المكتب في جميع المناطق، إلى جانب تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ب) أن يحدد المكتب نوع النظام التشغيلي المطلوب لدعم إدارة المشاريع والبرامج، واحتياجات إنجاز المشاريع، والمهام المؤسسية الرئيسية للمنظمة في جميع المناطق. وينبغي إشراك المناطق في هذه العملية منذ بدايتها. ***على المسار الصحيح لإنجازها بحلول عام 2028 (عُدّل الجدول الزمني من عام 2027 إلى عام 2028)***

11 - وعلى نحو ما أُبلغَ به المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى لعام 2024[7]، أُنجزت التوصية (أ) في عام 2023 بما ينسجم مع نطاقها المقرر. وتوجد التوصية (ب) على المسار الصحيح لإنجازها بحلول عام 2028.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (ب)

12 - دخل برنامج تحديث العمليات ورقمنتها عامه الثاني، محققا تقدماً ملحوظاً بالتزامن مع تعديل المواعيد النهائية حسب الضرورة ضمن الجدول الزمني العام. ولا تزال استراتيجية تنفيذ خريطة طريق برنامج تحديث العمليات ورقمنتها، التي قُدِّمت إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2024[8]، بمثابة دليل إرشادي للتحول الرقمي في مكتب خدمات المشاريع. ويجري تحديث خريطة الطريق لتعكس التطورات الجارية والمتطلبات المتغيرة.

13 - وفي مجال إدارة الشراكات والمشاريع، يجري اختبار نظام تجريبي لإدارة علاقات الشراكات على مستوى أفريقيا وآسيا، ذلك ما سيكشف عن إمكانات قوية لتبسيط نهج المكتب في التعامل مع الشركاء. وفي مجال إدارة المشاريع والبرامج والحافظات، ثمة تقدم في جهود تحديد متطلبات وضع منصة جديدة لإعداد المشاريع. ويُتوقع أن يُنشر نظام جديد لإدارة المنح في عام 2025، وقد تم إعداده بإسهامات مباشرة من الممارسين في مجال المنح، وسيوفر منصة أكثر كفاءة وأكثر استجابة لاحتياجات المستخدمين فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بالمنح.

14 - وفي مجال المشتريات، تم الانتهاء من تحديد عمليات الشراء القائمة، وهو ما يوفر أساسًا لجهود إعادة التصميم. وفي مجال إدارة التوريد والعقود والموردين، تم الانتهاء من تقييم الحلول المحتملة، مع إعطاء الأولوية حاليا لترقية نظام التوريد الإلكتروني الذي من المستهدف تطبيقه في عام 2025.

15 - وفي مجال الموارد البشرية، تم شراء نظام جديد للتوظيف والإلحاق بالعمل، ومن المقرر تطبيقه على مراحل في الربع الثاني من عام 2025. ويمكن أن يوفر هذا الحل أيضًا لمكتب خدمات المشاريع

(7) المرجع نفسه.

(8) خريطة الطريق لبرنامج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتحديث العمليات ورقمنتها، تموز/يوليه 2024.

منصة سوق للمواهب تتيح للمنظمة مطابقة اختيار المواهب حسب الاحتياجات المؤسسية. وفي الوقت نفسه، يقوم المكتب بتقييم الحلول الممكنة لإعداد نظام لإدارة الأداء.

16 - وفي مجال التمويل، تم الانتهاء من تحديد العمليات المالية القائمة ومن تنقيح نموذج البيانات المالية. وبالنظر إلى الجدول الزمني المعدل لتنفيذ نظام التخطيط المركزي للموارد (الوارد أدناه بتفصيل)، يجري تحديث خريطة الطريق في مجال الشؤون المالية بغرض توجيه التحسينات المستقبلية.

17 - وفيما يتعلق بالمعلومات وإدارة المعارف والأدوات الرقمية، يستمر تحسين الحل التجريبي لروبوت الدردشة المدعوم بالذكاء الاصطناعي، الذي بدأ العمل به في عام 2024، بغرض تحسين خدمة المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، بدا العمل ببوابة جديدة للسياسات والعمليات، مكنت من تجميع سياسات وعمليات المكتب في مستودع يسهل الوصول إليه. ومن المقرر أن تشهد البوابة مزيداً من التحسينات خلال عام 2025، بما يضمن أن تظل مورداً شاملاً للمنظمة يجري تحديثه باستمرار.

18 - وقد أجرى مكتب خدمات المشاريع تحليلاً شاملاً وبحثاً مكثفاً للسوق للاسترشاد به في اختيار نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد. غير أنه بعد صدور قرار المجلس التنفيذي 28/2024، تم إيقاف عملية اختيار النظام وشرائه مؤقتاً لإتاحة الوقت لإجراء تقييم تكويني خارجي لبرنامج تحديث العمليات ورقمنتها. وبالتالي، عُدل التاريخ المستهدف لبدء تشغيل نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد من 1 كانون الثاني/يناير 2027 إلى تاريخ مؤقت هو 1 كانون الثاني/يناير 2028.

19 - ويستمر برنامج تحديث العمليات ورقمنتها في تحفيز التحسينات على نطاق المكتب، ودعم التحسينات في الحوكمة والأنظمة والعمليات، وتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة بالبيانات على مستوى المنظمة.

جيم - إدارة المخاطر والبيئة الرقابية

20 - تضمن الاستعراض الذي أجراء طرف ثالث سبع توصيات بشأن إدارة المخاطر والبيئة الرقابية:

(أ) جعل إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من كل عمليات اتخاذ القرارات الهامة وإدراج الإبلاغ عن مخاطر الحافظة في التقارير الفصلية الموحدة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في حزيران/يونيه 2024.***

(ب) استعراض تصميم إطار إدارة المخاطر الحالي وأدائه الوظيفي. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ج) إجراء استعراض لسياسات وإجراءات إدارة المخاطر. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(د) إجراء تقييم معمّق للحافظة والمخاطر الخفية المحتملة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في حزيران/يونيه 2024.***

(هـ) ضمان استقلالية الوظائف الرقابية، ولا سيما المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واستقلالية وظائف الأخلاقيات وتزويدها بالقدرات الكافية. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(و) إعداد خطة عمل موثقة استجابة للتوصيات التي قدمها فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات في تقرير التقييم الذاتي. وينبغي لهذه الخطة أن تتضمن جميع التوصيات وخطط العمل المقترحة، وتاريخ الإنجاز المتوقع، ومستجدات الحالة، والشخص المسؤول. وينبغي للفريق أن يقدم تقارير

منتظمة إلى المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن خطة التنفيذ. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ز) إجراء استعراض شامل لاختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في ضوء نتائج مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وفي هذا الصدد، ينبغي لأي تغيير في الاختصاصات أن ينظر في إنشاء لجنة لمراجعة الحسابات وتقييم المخاطر تكون تابعة للمجلس التنفيذي. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

21 - وعلى نحو ما أُبلغ[9] به المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى في عام 2024، أُنجزت التوصيات (ب) و (ج) و (هـ) و (و) و (ز) في عام 2023 ضمن النطاق المقرر. وأُنجزت التوصيتان (أ) و (د) ضمن النطاق المقرر في حزيران/يونيه 2024.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (أ)

22 - نُفذ نهج جديد للاستعراضات الإدارية الفصلية التي يجريها مكتب خدمات المشاريع لتيسير إجراء استعراض شامل لأداء المنظمة الفصلي وإشراك فريق الإدارة في مناقشات واعية بالمخاطر وتشجيع القرارات الاستراتيجية التطلعية. وقد مكّن هذا النهج الجديد فريق الإدارة من تسليط الضوء على الشواغل ومناقشتها، واستحداث عنصر المساءلة لتعزيز المناقشات العملية المنحى. ويتولى الفريق المعني بالمخاطر والامتثال تنسيق الاستعراضات الإدارية الفصلية، ويدعم هذا الفريق أيضا الأفرقة المتعددة المعنية بجمع البيانات لأغراض الاجتماعات وعرضها وتفسيرها، بالإضافة إلى تحديد الاتجاهات والمخاطر والترابط بين مؤشرات الأداء الأساسية. ويشرف نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة والسياسات على الاستعراضات.

23 - وقد عزز مكتب خدمات المشاريع نهجه في تطوير المشاركة فيما يتعلق بالفرص التي تنطوي على مخاطر عالية، بوضع معايير إبلاغ أكثر فعالية وتعزيز مراعاة بدائل اتخاذ القرار والمخاطر قبل اتخاذ الالتزامات. وتم توسيع نطاق وظيفة اللجنة السابقة لقبول الالتزامات ومهمتها في الاستعراض لتصبح لجنة الإشراف على الحافظة، بحيث يصبح نطاق مسؤوليتها الإشرافية أوسع بشأن الدورة الممتدة من البداية إلى النهاية لتنمية الفرص وإنجاز المشاريع العالية المخاطر.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (د)

24 - تم الانتهاء من تقييم مخاطر حافظة المشاريع استجابةً لهذه التوصية. ويهدف التقييم إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالتحديات وأوجه عدم اليقين في دورة إنجاز المشاريع وتحديد المجالات الرئيسية التي تنطوي على التعرض للمخاطر في مختلف خطوط الخدمات وتحديد الدروس المستفادة والاستجابات المرتبطة بها. وسيُطلَع المجلس التنفيذي على التقييم قبل دورته العادية الأولى لعام 2025، إلى جانب إحاطة مغلقة بشأن النتائج غير المنقحة[10]. وتم استكمال تقييم مخاطر الحافظة بما يلي: (أ) دراسة خارجية بشأن تحسين قدرات نمذجة بيانات الحافظة وتحليلها، (ب) استعراض التأمين المؤسسي على المخاطر القابلة للتأمين.

(9) DP/OPS/2024/2.

(10) القرار 28/2024.

دال - الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية

25 - تضمن الاستعراضُ الذي أنجزه طرفٌ ثالث 15 توصية بشأن الأخلاقيات والامتثال والثقافة المؤسسية:

(أ) تحديد مسؤولية ومهام وظيفة الامتثال وتعميمها بوضوح داخل المنظمة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ب) لكي يرصد مكتب الأخلاقيات عدد الحالات الواردة ويبلغ عنها بانتظام، ينبغي له أن يسجل أرقام الحالات بشكل آني. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ج) إجراء إصلاح شامل لعملية الإبلاغ عن المخالفات ووضع بروتوكولات وقواعد واضحة تكفل السرية. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في حزيران/يونيه 2024.***

(د) وضع بروتوكولات للتعامل مع الشكاوى والتحقيقات، خاصة تلك التي تشمل من يشغلون منصب المدير أو المناصب الأعلى. والتأكد من التعامل مع الشواغل/الحالات المبلغ عنها بطريقة متسقة، بغض النظر عن مركز/أقدمية المبلَّغ عنه. وتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن السلوك غير الأخلاقي وطمأنتهم بشأن التقيد بالسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأخلاقيات في كل حالة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في شباط/فبراير 2024.***

(هـ) تنمية تعاون أوثق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والأطراف الخارجية ذات الصلة بشأن الموارد البشرية والممارسات في مجال الأخلاقيات. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(و) وضع سياسة مكرسة لمكافحة الرشوة والفساد. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ز) تغيير "أسلوب التعامل بدءا من الإدارة العليا" والعمل على غرس قيم الأمم المتحدة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ح) ضمان وجود هيكل إداري قوي مع تسلسل إداري واضح وتقسيم كاف للواجبات فيما يتعلق بالشؤون المالية والقانونية والموارد البشرية والمشتريات. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ط) ضمان كفاءة وقدرة فريق الإدارة، وضمان هيكل تتوفر فيه مساءلة واضحة في المجالات المعنية. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ي) إنشاء فريق إدارة بحجم يفي بالمهام المطلوبة وتفويض واضح، مع التركيز على الفصل بين الإدارة التشغيلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك الأخلاقيات والامتثال. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ك) تنقيح الثقافة الإدارية والمؤسسية لكفالة مشاركة أوسع نطاقا وتقليص الاعتماد على النهج المنطلق من القمة إلى القاعدة والنهج الهرمي. ***على المسار الصحيح لإنجازها بحلول نهاية عام 2024.***

(ل) تعزيز الإسهامات الإقليمية والوظيفية والمشارَكة في عمليات صنع القرار الرئيسية. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(م) زيادة عدد مناصب نائب المدير التنفيذي إلى منصبين (كحد أدنى)، مع فصل واضح بين الإدارة التشغيلية وإدارة المخاطر. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ن) تشجيع المشاركة المفتوحة والاختلافات في الرأي من خلال إجراء استطلاعات "جس نبض" بشكل منتظم وعقد منتديات للمناقشة والتبادل المتواتر للمعلومات. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(س) استخدام عملية مهيكلة لإدارة التغيير بغرض تيسير تغيير مؤسسي تتحقق فيه الكفاءة والفعالية. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

26 - وعلى نحو ما أُبلغَ[11] به المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى في عام 2024، أُنجزت التوصيات (أ) و (ب) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) و (ل) و (م) و (ن) و (س) ضمن النطاق المقرر في عام 2023. وعلى نحو ما أبلغ[12] به في تقرير الدورة السنوية لعام 2024، أنجزت التوصية (د) في شباط/فبراير 2024 وفقا للنطاق المقرر. وأنجزت التوصية (ج) ضمن النطاق المقرر في حزيران/يونيه 2024، في حين توجد التوصية (ك) على المسار الصحيح للإنجاز بحلول نهاية عام 2024.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (ج)

27 - تم الانتهاء في حزيران/يونيه 2024 من مرحلة استعراض إصلاح إجراءات الإبلاغ عن المخالفات وعدم السكوت عنها، التي بدأ العمل بها بموجب قرار المجلس التنفيذي 24/2022. وذلك الاستعراض منفصل عن طلب المجلس[13] فيما يتصل بتحديث السياسة المتعلقة بالحماية من الانتقام، والذي أنجز في آب/أغسطس 2022.

28 - وكان اكتمال مرحلة الاستعراض إيذانًا بإغلاق التوصية في حزيران/يونيه 2024 والبدء في تنفيذ الإصلاحات (التي كانت لا تزال جارية وقت كتابة هذا التقرير) التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية التي يرأسها المدير التنفيذي. وبدأت مرحلة التنفيذ في حزيران/يونيه 2024 مع الشروع بالعمل بآلية الإبلاغ عن المخالفات وعدم السكوت عنها في كانون الثاني/يناير 2025. واعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2025 فصاعدًا، سيركز مكتب الأخلاقيات جهوده على أنشطة التوعية.

29 - وفيما يلي الإصلاحات الرئيسية التي يجري تنفيذها: (أ) بوابة إلكترونية جامعة لتوفير إرشادات وموارد متسقة للمبلغين عن المخالفات ولأفراد مكتب خدمات المشاريع وتشمل آلية إبلاغ مباشر؛ (ب) جهة تنسيق للإرشاد معنية بالتوجيه وتقديم المعلومات بشأن إجراءات الإبلاغ عن المخالفات وعملياته وآلياته؛ (ج) فريق معني بالسلوك في مكان العمل للتعامل مع ادعاءات معينة بسوء السلوك وتعزيز التدخل المبكر والحد من التصعيد؛ (د) إنشاء لجنة متعددة التخصصات.

(أ) البوابة الجامعة: توفر البوابة الجامعة موقعًا وحيدا ليطلع فيه أفراد مكتب خدمات المشاريع على المعلومات والموارد بلغة واضحة وبسيطة فيما يتعلق بالموارد الرسمية وغير الرسمية المتاحة، وتشمل قناة إبلاغ منقحة ومشمولة بالسرية. وستحتوي البوابة أيضاً على نظام تجريبي لروبوت الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي لتوجيه الاستفسارات غير السرية.

(11) DP/OPS/2024/2.

(12) DP/OPS/2024/7.

(13) القرار 16/2022.

(ب) جهة تنسيق للإرشاد: ستقدم جهة تنسيق مخصصة للإرشاد إرشادات مبكرة وسرية وتقدم المساعدة للأفراد للتعرف على سبل الإبلاغ عن المشاكل والاطلاع على الموارد الأخرى المتاحة. ويُتوقع أن يسفر هذا الدعم عن تعزيز الثقة وتقديم الدعم النفسي بهدف الحد من التصعيد.

(ج) الفريق المعني بالسلوك في مكان العمل ومجموعة الأدوات: سيتعامل الفريق المعني بالسلوك في مكان العمل مع قضايا التحرش والقضايا المتعلقة بمكان العمل باستخدام مجموعة أدوات محددة بوضوح، بدءًا من التسوية غير الرسمية إلى الإحالة إلى التحقيقات الرسمية. وسينصب التركيز على التدخل المبكر وعمليات الإحالة الواضحة لتحسين الكفاءة والاتساق.

(د) لجنة متعددة التخصصات. ستعمل هذه اللجنة على تحسين التنسيق المتعدد التخصصات وتحديد المخاطر النظمية. وستناقش اللجنة أيضاً المسائل المتعلقة بفعالية منظومة الإبلاغ عن المخالفات في مكتب خدمات المشاريع. ويُتوقع أن يضمن هذا النهج الشامل الكفاءةَ والمساءلة والتحسين المستمر عقب بدء العمل به في كانون الثاني/يناير 2025.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (ك)

30 - تجدد قيادة مكتب خدمات المشاريع التأكيد على التزامها بتشكيل ثقافة مؤسسية تعزز هويته بوصفه مؤسسة تابعة للأمم المتحدة مكرسة لتوسيع قدرات الشركاء على التنفيذ.

31 - وبعد صدور قرار المجلس التنفيذي 5/2024، الذي رحب بالنهج وخطة العمل المقترحين لتغيير الثقافة المؤسسية المتجذر في قيم الأمم المتحدة، أحرز المكتب تقدماً كبيراً في تحوله الثقافي. ويشمل ذلك إنجاز تقييم شامل للثقافة المؤسسية في آب/أغسطس 2024 بالشراكة مع خبير استشاري من الأطراف الثالثة، مما أوجد الاساس لفهم نقاط قوة الثقافة المؤسسية للمكتب والمجالات التي تحتاج إلى تحسين. ومن خلال المشاورات وحلقات العمل مع أصحاب المصلحة، تم تحديد التطلعات الثقافية والسلوكيات المرغوبة وأقرها لاحقاً فريق الإدارة وشبكة القيادة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويحرز تقدم في هذا التحول الثقافي من خلال عدة مبادرات رئيسية:

(أ) قياس التقدم في التحول الثقافي من خلال استبيان جديد بشأن الثقافة والاهتمام في تشرين الأول/أكتوبر 2024، صُمم خصيصاً لتقييم التوافق السلوكي مع التطلعات المنشودة بشأن الثقافة المؤسسية. ويركز هذا النهج بشكل خاص على دور المديرين المباشرين في قيادة التحول الثقافي والاهتمام.

(ب) التنفيذ المستمر لخريطة طريق التحول الثقافي واستراتيجية التواصل لضمان شفافية الرسائل واتساقها.

(ج) نشر برامج التدريب المحدد الهدف ومبادرات القيادة المصممة لترسيخ السلوكيات الثقافية الجديدة في المعايير والعمليات المؤسسية.

32 - ويضمن هذا الأسلوب المنهجي أن يظل التحول الثقافي متسقا مع المحاور الخمسة الرئيسية المحددة في الاستعراض من طرف ثالث: أسلوب التعامل بدءا من الإدارة العليا؛ والمساءلة؛ والشفافية والتواصل؛ والاستثمار في الموارد البشرية؛ وثقافة مناسبة للمستقبل.

33 - وأبلغ باستمرار عن التقدم المحرز في خطة عمل الثقافة المؤسسية من خلال الإحاطات الشهرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي بشأن خطة الاستجابة الشاملة وسيستمر الإبلاغ عنها من خلال البند السنوي المتعلق بالثقافة المؤسسية خلال الدورات العادية الأولى.

هاء - الإدارة المالية وإدارة الأداء

34 - تضمن الاستعراض الذي أنجزه طرفٌ ثالث سبعَ توصيات بشأن الإدارة المالية وإدارة الأداء:

(أ) ينبغي مواصلة تحسين التسعير. وينبغي بذل الجهود لإطلاع الجميع داخل المكتب وإطلاع الشركاء على منطق وأساس مختلف عناصر التسعير النموذجية، بهدف الوصول إلى فهم وقبول مشتركين. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ب) ينبغي رصد المخاطر المتصلة بحافظة الاستثمارات المالية رصدا دقيقا في الحالة الاقتصادية الراهنة، وينبغي تقديم التقارير شهريا إلى المدير التنفيذي والقيادة العليا. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ج) الاستثمار في الموارد والقدرات لتعزيز الإبلاغ عن النتائج. ***على المسار الصحيح لإنجازها بحلول نهاية عام 2024.***

(د) تصميم عملية إدارة الأداء وتعزيز المساءلة من خلال الإبلاغ وإدارة النتائج. ومواءمة الأطر والإبلاغ عن المؤشرات. وتعزيز إطلاع الإدارة على النتائج. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(هـ) توخي مزيد من الوضوح، ضمن التعليمات التشغيلية، في تحديد مفهوم الشراكات المقبولة. والنظر في تقييد الحالات الاستثنائية التي يمكن فيها للمكتب التنفيذي إقامة أشكال جديدة من الشراكات دون أن يطلب استعراضا من لجنة قبول الالتزامات أو آلية الرقابة المناسبة. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(و) أن تعمل جميع المناطق على ضمان وتعزيز ممارسة وعملية إنجاز استعراض المشورة والدعم المتكاملين في مجال الممارسات[14] قبل توقيع عقود المشاريع. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ز) ينبغي مواصلة تطوير عملية بذل العناية الواجبة وتخصيص موارد كافية لها استنادا إلى حجم العمل في مجال بذل العناية الواجبة. ***على المسار الصحيح لإنجازها بحلول نهاية عام 2024***[15].

35 - وعلى نحو ما أُبلغ[16] به المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى لعام 2024، أُنجزت التوصيات (أ) و (ب) و (د) و (هـ) و (و) ضمن النطاق المقرر في عام 2023. وتوجد التوصيتان (ج) و (ز) على المسار الصحيح للإنجاز بحلول نهاية عام 2024.

(14) يقوم فريق المشورة والدعم المتكاملين في مجال الممارسات باستعراض الالتزامات قبل الموافقة النهائية على الاتفاقات وتوقيعها.

(15) تشمل هذه التوصية تنقيح النظام المالي والقواعد المالية.

(16) DP/OPS/2024/2.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (ج)

36 - استمر طوال عام 2024 الاستثمار في الموارد والقدرات من أجل تحسين الإدارة لأغراض إحداث الأثر[17]، بما في ذلك تعزيز الإبلاغ القائم على النتائج. ويُسترشد في هذا العمل بدراسة خارجية، من المقرر أن تكتمل في كانون الأول/ديسمبر 2024، وستقدم خيارات لتنظر فيها الإدارة. وتشير النتائج الأولية للدراسة إلى أن الإبلاغ الفعال القائم على النتائج يتطلب إدارة النتائج والأثر طوال دورة حياة المشروع بأكملها، بدءاً من التصميم ومروراً بالتنفيذ وحتى إغلاق المشروع، وأحياناً ما بعد ذلك أيضاً. سيسعى مكتب خدمات المشاريع، عند نظره في خيارات توفير الموارد وتخصيص القدرات اللازمة لإدارة الأثر والإبلاغ القائم على النتائج، إلى الموازنة بين فوائد وتكاليف تنفيذ توصية الطرف الثالث امتثالاً لقراري المجلس التنفيذي 20/2021 و 16/2023 اللذين يطلبان تعزيز الإبلاغ عن المساهمات.

37 - ويتطلب نموذج مكتب خدمات المشاريع بشأن تقديم الخدمات القائم على التمويل الذاتي استرداد جميع التكاليف. ووفقًا للدراسة الخارجية، تشير المعايير إلى أن تكلفة إنشاء وظيفة قائمة بذاتها للرصد والتقييم قد تمثل ما بين 5 في المائة و 10 في المائة من نفقات المشاريع والبرامج[18]. ومن منظور نفقات مشاريع المكتب البالغة حوالي 2,7 بليون دولار، تمثل تلك النسبة ما بين 135 مليون و 270 مليون دولار. وبالنسبة لكيان ذاتي التمويل ومحفَّز بالطلب، سيكون من الصعب استرداد تكاليف بهذا القدر.

38 - ولذلك قد يتعين أن يكون نهج المكتب في تخصيص قدرات الإدارة لأغراض تحقيق النتائج والأثر نهجا مختلفاً إلى حد ما عن النهج المعتاد في الإدارة القائمة على النتائج الذي تطبقه منظمات الأمم المتحدة[19]. ويشير بحثا حتى الآن إلى أنه يمكن إيجاد مصدر إلهام في النهج[20] الذي تروج له الأمم المتحدة حاليًا بالنسبة للمنظمات الأخرى. وإلى جانب استخدام التكنولوجيا المبتكرة[21]، سيوفر ذلك منظورًا جديدًا ويتيح ثقافة يتم فيها تعريف النجاح من حيث المساهمات في أهداف التنمية المستدامة. وبهذه الطريقة، يجب أن تكون وظيفة التقييم المرنة والملائمة لدور مكتب خدمات المشاريع وولايته مركزة واستراتيجية.

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (ز)

39 - في شباط/فبراير 2024، انتهى مكتب خدمات المشاريع من إجراء استعراض نقدي لنظامه المالي وقواعده المالية، وشكل هذا الاستعراض الأساس لصياغة مجموعة منقحة من البنود والقواعد المالية. وبدأت مرحلة الصياغة في الربع الثالث من عام 2024، وتستمر في الربع الأخير من عام 2024، بالموازاة مع التواصل مع أصحاب المصلحة على الصعيد الداخلي لاستعراض التغييرات المقترحة.

40 - وستبدأ المشاورات بشأن مشروع مقترح أول، بما في ذلك مع الجهات المعنية مثل مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

(17) "Impact implies changes in people's lives"، المرجع UNSDG results-based management handbook.

(18) قواعد المنظمة الدولية للهجرة ومعاييرها وإدارتها للرصد والتقييم.

(19) JIU/NOTE/2017/1.

(20) منصة إدارة التأثير.

(21) Advancements In Mine Action: Enhancing Remote Reporting and Analysis Through Innovative Technologies [التطورات في الأعمال المتعلقة بالألغام: تعزيز الإبلاغ والتحليل عن بعد من خلال التقنيات المبتكرة].

والميزانية، مطلع عام 2025. وسيجري مكتب خدمات المشاريع مزيدا من المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مشروع نظامه المالي وقواعده المالية قبل تقديمه إلى المجلس التنفيذي.

41 - والهدف من الصيغة المنقحة من النظام المالي والقواعد المالية هو كفالة ملاءمتها للغرض من وضعها. ومن خلال التنقيح، تجري معالجة الثغرات التي حُددت في السنوات الأخيرة، ويجري السعي إلى المواءمة، حيثما أمكن، مع النظام المالي والقواعد المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبذلك، تهدف الصيغة المنقحة من النظام المالي والقواعد المالية إلى كفالة تجسيد أفضل الممارسات في مجال الإدارة المالية والمواءمة مع أطر الأمم المتحدة، بما فيها شبكة المالية والميزانية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وستضمن عملية تنقيح النظام المالي والقواعد المالية المواءمة والاتساق مع العناصر الأخرى للإطار التشريعي للمكتب التي توجد حاليا قيد الاستعراض.

42 - وتمشيا مع القرار 28/2024، سيقدم المكتب معلومات مستكملة عن استعراض النظام المالي والقواعد المالية خلال الإحاطة الشهرية بالمستجدات المقدمة إلى المجلس التنفيذي في كانون الأول/ديسمبر 2024.

واو - الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار

43 - تضمن الاستعراضُ الذي أنجزه طرفٌ ثالث تسع توصيات بشأن مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (الإغلاق):

(أ) التأكد من فهم القيمة المضافة المتحققة من مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار فهما واضحاً وإنشاء هياكل لدعم إضافة القيمة في العمليات الأوسع نطاقا داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويتعين أن تُدمَج مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار بشكل مناسب في أطر الرقابة التشريعية والداخلية الحالية للمكتب وفي الرصد. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023.***

(ب) التركيز على الأنشطة القريبة من المجالات التي اعتُبر فيها أداء المكتب جيداً من خلال قدرته العالمية على التنفيذ، مثل تنفيذ المشاريع بفعالية والبنى التحتية والمشتريات رغم صعوبة الظروف. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر في عام 2023***[(22)].

(ج) توضيح المسؤوليات بشأن إدارة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار وتقييم الفريق الحالي والقدرات الحالية. وضمان الفصل الكافي بين الواجبات في فريق المبادرة وإنشاء لجنة استثمار مستقلة تناط بها أدوار وولايات محددة بشكل صحيح. ***لم تنفَّذ التوصية لأن مكتب خدمات المشاريع لن يشارك في استثمارات مستدامة في البنى التحتية والابتكار.***

(د) إجراء استعراض شامل لجميع ما هو متاح من معلومات وتقارير التحقيق، واتخاذ الخطوات اللازمة لحل المسائل القانونية والمالية ومسائل التسوية فيما يتعلق بحافظة مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ***يقود مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية الجهود الرامية إلى استرداد الأموال من تلك الاستثمارات.***

(22) تشمل هذه التوصية الدعم المقدم للبلدان المتأثرة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار.

(هـ) تحويل إيرادات مشروع مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار الممولة من حكومة فنلندا من ميزانية الإدارة إلى حافظة مشاريع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لضمان الضوابط الداخلية المناسبة والرصد والإبلاغ. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر.***

(و) تقييم الحاجة إلى مخصصات للرصيد المستحق المتصل بالاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر.***

(ز) مواصلة تقييم المخاطر المتعلقة بالحافظة ككل من أجل فهم ما إذا كانت هناك أي أوجه قصور عامة لا يزال يتعين معالجتها. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر.***

(ح) إجراء استعراض شامل للتكاليف وأنشطة التنفيذ التي قام بها نائب المديرة التنفيذية السابق والمكتب التنفيذي. ***أُنجزت ضمن النطاق المقرر.***

(ط) إجراء تقييم خارجي كامل للأطر والسياسات والقدرات الحالية المتعلقة بالاستثمار الهادف إلى إحداث أثر في إطار مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار. وإذا استمرت عمليات الاستثمار الهادف إلى إحداث أثر، يحتاج مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى إنشاء إطار مناسب لإدارة الاستثمار وتعزيز عملية الاستثمار والترتيبات التشغيلية المتوافقة، قبل توظيف أي استثمار جديد. ***لم تنفَّذ التوصية لأن مكتب خدمات المشاريع لن يشارك في استثمارات مستدامة في البنى التحتية والابتكار.***

44 - وعلى نحو ما أُبلغ[23] به المجلس التنفيذي خلال دورته العادية الأولى لعام 2024، أُنجزت التوصيات (أ) و (ب) و (هـ) و (و) و (ز) و (ح) ضمن النطاق المقرر في عام 2023. ولم تنفَّذ التوصيتان (ج) و (ط)، لأن مكتب خدمات المشاريع لن يشارك في استثمارات مستدامة في البنى التحتية والابتكار، ويتولى مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية تنفيذ التوصية (د).

التقدم المحرز في تنفيذ التوصية (د)

45 - يقود مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية الجهود الرامية إلى استرداد الأموال من تلك الاستثمارات. ويعمل مكتب الشؤون القانونية مع مستشار خارجي لتقييم سبل التعافي الممكنة. ويغطي مكتب خدمات المشاريع التكاليف المرتبطة بجهود استرداد الأموال، التي يُتوقع أن تستمر في عام 2025 وما بعده. وأُبلغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصية في جلستي إحاطة حضوريتين مغلقتين عُقدتا في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه 2024. وبالنظر إلى الطابع السري للغاية لعملية الاسترداد، وبغية عدم الإخلال بالجهود الجارية لاسترداد الأموال، لا يمكن تقديم أي تقرير آخر عن هذه المسألة في الوقت الحالي. وستُقدم معلومات مستكملة إلى المجلس التنفيذي في جلسة إحاطة حضورية مغلقة في كانون الثاني/يناير 2025.

ثالثا - مخصصات تمويل خطة الاستجابة الشاملة

46 - وافق المجلس التنفيذي، في قراره 4/2023، على تخصيص مبلغ أقصاه 35,4 مليون دولار، توزَّع منه شريحة فورية قدرها 11,8 مليون دولار من الاحتياطي التشغيلي بغرض تنفيذ العناصر المحددة لخطة الاستجابة الشاملة، على النحو المبين بالتفصيل في التوقعات المالية للمكتب لعام 2023.

(23) DP/OPS/2024/2.

47 - ووافق المجلس التنفيذي، في إطار قراره 22/2023، على ترحيل الرصيد البالغ 23,6 مليون دولار من المخصصات البالغة 35,4 مليون دولار إلى ميزانية فترة السنتين 2024-2025، ووافق على الإفراج عن شريحة ثانية قدرها 11,8 مليون دولار لمواصلة تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة. وقرر المجلس التنفيذي الإفراج عن مزيد من الشرائح بناء على طلب مكتب خدمات المشاريع في دورة رسمية مقبلة، رهنا بإحراز تقدم واضح في تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة.

48 - ووافق المجلس التنفيذي، بموجب الفقرة 11 من قراره 4/2024، على ترحيل رصيد الشريحة الأولى البالغة 11,8 مليون دولار إلى ميزانية مكتب خدمات المشاريع للفترة 2024-2025 لأغراض تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة.

49 - وتوجد المعلومات عن كل نفقات الأموال المخصصة لخطة الاستجابة الشاملة متاحة للمجلس التنفيذي من خلال أداة إلكترونية للرصد والإبلاغ[24]. وفي آذار/مارس 2024، قدم المكتب إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن استخدام الشريحة الأولى.

50 - ويُرتقب أن تصل النفقات المتوقعة في نهاية العام إلى 17,1 مليون دولار، وبذلك سيصل إجمالي النفقات إلى 25,8 مليون دولار. ويزيد هذا المبلغ بحوالي 2,2 مليون دولار عن الشريحتين اللتين سبق الإفراج عنهما (23,6 مليون دولار)؛ ومن ثم، سيطلب مكتب خدمات المشاريع رسمياً، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2025، الإفراج عن الشريحة الثالثة وفقاً للقرار 22/2023، وسيقدم، بحلول 31 آذار/مارس 2025، معلومات عن كيفية استخدام الشريحة السابقة (الشريحة الثانية).

(24) انظر أداة تتبع النفقات المتعلقة بخطة الاستجابة الشاملة.